الأنباء
الثلاثاء 20 ديسمبر 2011

الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
5812.9
بتغير قدره
-19.6
0.34%

«الملاحة العربية» تنقل إلى الكويت 3074 حاوية في نوفمبر

الكويت ـ كونا: قالت شركة الملاحة العربية المتحدة ان سفنها نقلت 3074 حاوية في شهر نوفمبر الماضي الى موانئ الكويت من مختلف دول العالم. وأضافت الشركة انها نقلت من منطقة شرق آسيا 1203 حاويات ومن منطقة أوروبا 491 حاوية ومن منطقة البحر المتوسط 392 حاوية ومن منطقة الهند 355 حاوية. وذكرت ان سفنها نقلت في الشهر ذاته من منطقة الولايات المتحدة الأميركية 296 حاوية ومن منطقة الخليج العربي 255 حاوية.

خبراء: مشاريع التنمية في مفترق طرق خطير بسبب الصراعات السياسية

رغم التأكيدات المستمرة من المسؤولين في الحكومات السابقة بوضوح خطة التنمية وقدرة القطاع المصرفي على تمويل مشاريع البنية التحتية الموضوعة ضمنها إلا ان الكويت مازالت تعاني من ضعف آلية اتخاذ القرار وبطء تنفيذ عمليات ترسية المشروعات في الوقت الذي يجب أن تتعهد فيه الدولة بالقيام بعدد أكبر من المشاريع الكبيرة لتطوير قطاعاتها المتعلقة بالنقل والخدمات في غضون السنوات الخمس المقبلة.

ومع ذلك، فإن شكل الديموقراطية الحالي في الكويت وتعاملها مع الاقتصاد قد أثرا بشكل واضح في تعطيل الكثير من المشاريع، فالانشقاقات والصراعات التي كانت قائمة في أقدم برلمان تأسس بالخليج قبل حله مؤخرا جعلت من الصعوبة تحقيق إجماع سياسي على العديد من القضايا الاقتصادية، وأجبرت مجلس الوزراء على الاستقالة وسط الاضطرابات التي تعيشها المنطقة، وهو سادس مجلس وزراء يستقيل في غضون الأعوام الخمسة الماضية، كما تم حل ثلاثة برلمانات في الفترة ذاتها، وهي جميعها عوامل رئيسية أثرت بشكل بالغ في تعطيل تنفيذ مشروعات خطة التنمية على الرغم من ان الكويت لديها إمكانيات واضحة المعالم في طرح فرص ضخمة بقطاع البناء والتشييد بالمنطقة ولكن دون جدوى، ولكي يصل سوق مشاريعها إلى كامل إمكاناته بالمقارنة مع الاسواق الخليجية يجب على الحكومة الجديدة أن تصلح آليات اتخاذ القرار عبر تقليص الدورة المستندية والسرعة في اتخاذ القرار وإعادة الآليات المتبعة في عمليات ترسية العطاءات.

إلى متى تتوقف مشاريع تنمية الكويت رغم الفوائض المالية الكبيرة؟!

وفي هذا الصدد رأى مدير عام الهيئة العامة لشؤون القصر ورئيس مجلس إدارة شركة التنمية للاستثمار الدولي علي العليمي أن الاستقرار السياسي والاقتصادي وجهان لعملة واحدة للنهوض بالاقتصاد الوطني للبلاد، مبينا ان المشروعات التي طرحتها الحكومة خلال الفترة الماضية جيدة من حيث فكرتها وعملها في السوق المحلي ولكنها جاءت في الوقت غير المناسب نظرا لعدم قدرة السوق على استيعاب تلك المشاريع في الوقت الذي يعاني من تراجع في الثقة والتخوف من اي اضطرابات قد توثر على استمرارية المشروع كما هو الواقع الان.

وقال إن الشركات لاتزال تعاني من ازمة السيولة وان الحديث عن اقراض الشركات وفتح باب التمويل غير موجود على الساحة الاقتصادية في الوقت الحالي، مؤكدا على ضرورة الاستقرار السياسي حتى نضمن النهوض الاقتصادي للبلاد.

وفي ذات السياق شدد المستشار القانوني بالصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية نواف عبدالله المهمل على ضرورة توفير البيئة المناسبة والاستفادة من الخبرات الدولية في تنفيذ مشروعات الخطة التنموية حتى نضمن عدم تعطلها او فشلها خلال فترة تنفيذها على ارض الواقع، مبينا ان توفير البيئة المحلية الجاذبة للاستثمار الاجنبي مع توافر الخبرات القانونية والدولية والاستفادة من تجارب الغرب جميعها عوامل ستوفر سبل النجاح لجميع مشاريع الخطة التنموية.

ومن جانب آخر رأى مصدر مصرفي أن القطاع الخاص والقطاع المصرفي المحلي قادران على تنفيذ مشاريع الخطة إلا أن البلاد في حاجة ماسة إلى نقل خبرات المستثمر الاجنبي التكنولوجية والفنية إلى الكويت خاصة بعد ان اصبح وضع البنوك المحلية أفضل بكثير حاليا بالإضافة إلى ان الكثير منها لن تكون خلال الفترة المقبلة في حاجة إلى تكوين المزيد من المخصصات، فضلا عن ان بنك الكويت المركزي قد يخفف من تشدده تجاه سياسة المخصصات، الامر الذي يدفع البنوك إلى فتح المجال لإقراض الشركات وتمويلها لتنفيذ مشاريع الخطة.

واوضح المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه أن البنوك شبه متوقفة عن تمويل الشركات على الرغم من موقفها المالي الجيد الحالي الذي يتمتع بتغطية شاملة لجميع القروض المتعثرة او المشكوك في تحصيلها، مؤكدا انه لا يوجد دواع للاستمرار في التشدد المصرفي لا بد أن تتعامل البنوك مع كل عميل على حدة، فهناك عميل ممتاز يفتح له باب الائتمان واسعا، بل وتتنافس عليه البنوك، وليس ثمة بنك يتشدد مع مثل هؤلاء العملاء، على ان يطلب من بنك الكويت المركزي استثناء لشرط التركز الائتماني بالنسبة للمشاريع التنموية الكبرى، وفي المقابل هناك العميل السيئ الذي لم تتحسن أوضاعه ولم يبذل جهدا لتحسينها.

ومثل هؤلاء العملاء على البنوك أن تتحاشاهم وتطلب منهم ضمانات، كشرط لمنحهم تسهيلات ائتمانية.

وهناك بعض العملاء لايزالون يعيشون في الماضي ويطلبون من البنوك أن تخفض لهم سعر الفائدة، وليس لديهم أي رغبة في تقديم أي ضمانات على الرغم من وجود أصول قابلة للرهن لديهم، ويطلبون التجديد بل والمزيد من التسهيلات.

● محمود فاروق

«الخصوصية» رفعت حصتها في «المعدات» وبلغت 25,08٪

«الجمان»: «الأميركية العقارية» رفعت ملكيتها في «المشاريع» للأسبوع الثاني على التوالي لتصل إلى 15,91٪

استعرض تقرير مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية حركة الملكيات المعلنة في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع المنتهي في 2011/12/15، حيث شهدت حركة كبار الملاك في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية نشاطا ملحوظا إلى حد ما خلال الأسبوع المنتهي في 2011/12/15، فقد استمرت الشركة الأميركية المتحدة للخدمات العقارية في رفع ملكيتها في «مشاريع» للأسبوع الثاني على التوالي، وذلك بمقدار 2,37 نقطة مئوية من 13,54 إلى 15,91٪ خلال الأسبوع المنتهي في 2011/12/15، كما رفعت «الخصوصية» حصتها في «المعدات» بمقدار 3,22 نقاط مئوية من 21,86 إلى 25,08٪، والذي ربما يفسر التداول المكثف على سهم «المعدات» خلال الأسبوع المذكور، كما رفعت مؤسسة جاسم محمد الموسى حصتها في «خصوصية» بمقدار 3,4 نقاط مئوية من 8,0 إلى 11,4٪.

أما عمليات رفع الملكيات الأخرى فقد كانت هامشية إلى حد ما، حيث رفعت شركة الرنا للتجارة العامة والمقاولات حصتها في «إيفا فنادق» بمقدار 0,035 نقطة مئوية من 8,731 إلى 8,766٪، كما رفع صانع السوق والمساهم الرئيسي «الشركة الشرقية للاستثمار وآخرين» حصته في «المباني» من 6,459 إلى 6,463٪ بواقع 0,004 نقطة مئوية، أما فيما يتعلق بعمليات خفض الملكيات المعلنة خلال الأسبوع المذكور، فقد اقتصرت على عملية واحدة تمثلت في خفض «إيفا» حصتها في «إيفا فنادق» بشكل طفيف جدا بلغ 0,009 نقطة مئوية لتنخفض حصة الأولى في الثانية من 54,279 إلى 54,270٪.

من جهة أخرى، فقد اقتصرت عمليات خروج كبار المستثمرين من قوائم كبار الملاك على خروج شركة المزون العقارية من «مشرف»، حيث كانت تمتلك 6,35٪ من رأسمالها في نهاية الأسبوع قبل الماضي، أي المنتهي في 2011/12/8، كما تجدر الإشارة إلى انه لم تتم عمليات دخول كبار المستثمرين في قوائم كبار الملاك خلال الأسبوع المنتهي في 2011/12/15.

الملكيات المنخفضة في قوائم كبار الملاك في الشركات المدرجة للأسبوع المنتهي في 2011/12/15

المساهم	الشركة	الملكية (٪) كما في 2011/12/8	الملكية (٪) كما في 2011/12/15	التغير (٪)
شركة الاستشارات المالية الدولية	إيفا فنادق	54,279	54,270	0,009

عمليات خروج المساهمين من قوائم كبار الملاك في الشركات المدرجة للأسبوع المنتهي في 2011/12/15

المساهم	الشركة	النسبة السابقة ٪
شركة المزون العقارية	مشرف	6,35

الملكيات المرتفعة في قوائم كبار الملاك في الشركات المدرجة للأسبوع المنتهي في 2011/12/15

المساهم	الشركة	الملكية (٪) كما في 2011/12/8	الملكية (٪) كما في 2011/12/15	التغير (٪)
الشركة الاميركية المتحدة للخدمات العقارية	مشاريع	13,5400	15,9100	2,3700
الشركة الشرقية للاستثمار وآخرين	المباني	6,459	6,4630	0,0040
شركة مجموعة الخصوصية القابضة وشركاتها التابعة	المعدات	21,8600	25,0800	3,2200
شركة الرنا للتجارة العامة والمقاولات	إيفا فنادق	8,7310	8,7660	0,0350
مؤسسة جاسم محمد الموسى للتجارة العامة والمقاولات	الخصوصية	8,0000	11,4000	3,4000

«التجاري» يفوز بجائزة أفضل بنك في مجال الخدمات المصرفية التجارية لـ 2011

أعلن البنك التجاري الكويتي عن فوزه بجائزة «أفضل بنك للخدمات المصرفية التجارية في الكويت لعام 2011» من مؤسسة «وورلد فاينانس»، وهي واحدة من المؤسسات الرائدة والمتخصصة في الأسواق المالية والمصرفية على مستوى العالم. وفي تعليقها على حصول البنك التجاري الكويتي على هذه الجائزة قالت رئيس الجهاز التنفيذي بالوكالة إلهام محفوظ «نحن سعداء للحصول على هذه الجائزة التي جاءت تتويجا لجهود البنك في توفير أفضل الخدمات المصرفية لعملائه من الأفراد والشركات، ونتوجه لعملائنا بالشكر الجزيل لثقتهم بنا واختيارهم التجاري لخدماتهم المصرفية ونعدهم بمواصلة العمل من أجل توفير خدمات ومنتجات مصرفية جديدة ومبتكرة تلبي احتياجاتهم وطموحاتهم من خلال فريق عمل مهني يعكف على دراسة احتياجات السوق المصرفي والعملاء بمختلف شرائحهم». وقد تم الإعلان عن ترشيح البنك وفوزه بهذه الجائزة من قبل لجنة تحكيم تضمنت خبراء كبار على مستوى العالم، يمثلون العديد من المؤسسات المالية المرموقة، بالإضافة إلى تصويت المشتركين في مجلة «وورلد فاينانس» في لندن. ويأتي فوز البنك التجاري بهذه الجائزة ليعكس المكانة الراسخة التي يتمتع بها البنك في السوق المصرفي كونه ثاني أقدم البنوك الكويتية تأسيسا، إضافة إلى الخدمات المتميزة التي يقدمها البنك لعملائه من الأفراد والشركات على حد سواء، حيث يقدم البنك مجموعة مبتكرة من الخدمات المصرفية التي تتناسب مع احتياجات العملاء ويسعى لتمويل المشاريع الرائدة في الكويت وتمويل مشاريع البنية التحتية التي تطرحها الدولة في إطار خطة التنمية.

إلهام محفوظ متسلمة جائزة «التجاري»

بوبيان: 90 مليار دولار حجم إصدار الصكوك عالمياً في 2011 بنسبة نمو تجاوزت الـ 80٪

تناول تقرير وحدة البحوث والدراسات والتقارير في بنك بوبيان إصدارات الصكوك الإسلامية حيث اوضح انها تحظى بأهمية متزايدة يوما بعد يوم كونها واحدة من أهم الأدوات المالية الإسلامية التي استطاعت أن تحقق الكثير في أسواق المال العالمية واستقطبت مستثمرين من دول ومؤسسات مختلفة في جميع أنحاء العالم وأصبحت في فترة وجيزة موازية للسندات التقليدية ومتاحة للجميع أفرادا وشركات وحكومات.

يتناول التقرير التالي الذي أعدته وحدة البحوث والدراسات والتقارير ببنك بوبيان الصكوك والتطورات التي شهدتها خلال 2011 والذي شهد نموا غير مسبوق في إصدارها، مقارنة بالإصدارات ومعدل النمو الذي تم خلال السنوات السابقة.

كما ذكرنا في تقرير سابق فقد كان النصف الأول من العام الحالي 2011 الأفضل على الإطلاق في إصدار الصكوك خلال السنوات الأخيرة السابقة حيث أظهرت الأرقام الخاصة بإصدارات الصكوك حتى نهاية ذلك النصف استمرار النمو الكبير في إصدار الصكوك الذي تجاوز 44 مليار دولار بإصدارات بلغت حوالي 240 إصدارا متنوعا حول العالم، وكان متوقعا أن يأتي النصف الثاني بنتائج أفضل من النصف الأول لولا تأخر كثير من الإصدارات في الربع الثالث حيث وصل إجمالي الإصدارات خلاله 18 مليار دولار بعدد إصدارات وصلت إلى قرابة 190 إصدارا متنوعا.

قطر والإمارات والسعودية لاتزال الأنشط خليجياً

80٪ نسبة النمو

واليوم ونحن على مشارف العام الجديد يتوقع كثير من المراقبين أن يمثل عام 2011 علامة فارقة جديدة في حجم إصدار الصكوك بقفزة مشابهة لتلك التي حدثت في 2007 وربما أكبر منها، حيث من المتوقع أن يصل حجم الإصدارات خلال الربع الأخير من 2011 إلى أكثر من 25 مليار دولار ليصل إجمالي الإصدارات خلال 2011 إلى قرابة الـ 90 مليار دولار وهو رقم قياسي جديد تحققه إصدارات الصكوك لأول مرة في تاريخها بمعدل نمو سنوي يقارب الـ80٪ مقارنة بالعام الماضي 2010، وهو معدل نمو قياسي يتفوق على ذلك المعدل الذي تم تحقيقه في 2007 الذي شهد نموا في إصدار الصكوك الجديدة بمعدل 70٪ آنذاك.

يلاحظ أن بداية العام 2011 قد شهدت إصدار الصكوك بمعدلات نمو عالية فاقت 60٪ مقارنة بالربع الأخير من عام 2009، لكن هذا الزخم لم يدم طويلا إذ ما لبث الربع الثاني أن حمل معه انخفاضا بمعدل 30٪ عن الربع الأول وكذلك الربع الثالث الذي كان أقلها جميعا بانخفاض قدره 15٪ عن الربع الثاني، وأما الربع الأخير من العام فقد شهد نشاطا كبيرا حيث وصل حجم الإصدارات حتى إعداد هذا التقرير إلى أكثر من 25 مليار دولار مع الأخذ في الاعتبار تلك الإعلانات الكثيرة التي في طريقها إلى الإصدار قبل نهاية العام، تجدر الإشارة هنا إلى أن تلك الانخفاضات من ربع لآخر خلال العام الحالي 2011 لا تؤثر بحال في معدلات النمو المرتفعة خلال هذا العام إذا ما قورنت بالفترات نفسها من العام الماضي 2010 الذي سجلت فيه أحجام الإصدارات حوالي 50 مليار دولار.

من ناحية اخرى فإنه يمكن ملاحظة أن ما تم إصداره خلال العام الحالي 2011 وما يؤمل أن يصدر خلال الأيام القليلة المتبقية منه استنادا إلى الإعلانات الكثيرة من جهات عديدة يقارب ضعف إصدارات 2010 وقرابة ثلاثة أضعاف إصدارات 2009 مما يبشر ببداية انطلاقة أخرى قوية ومميزة للصكوك خلال هذا العام وذلك وفقا لتقديرات المتخصصين المستندة إلى الإعلانات الكثيرة المتواترة عن نية العديد من الجهات إصدار كثير من الصكوك خلال العام المقبل 2012، واستنادا إلى قوة هذا المنتج الإسلامي وصلابته أمام الأزمات العديدة التي ألمت بالصناعة المالية على جميع المستويات والأصعدة لما يتمتع به من قدرة فائقة على الصمود في وجه المتغيرات والتي تعود في الأساس إلى حقيقة تكوينه البنيوي الإسلامي المدعم بأصول حقيقية ملموسة.

ويرجع كثير من المتخصصين تلك العودة القوية للصكوك إلى القدر العالي من الأمان الذي تتميز به الصكوك عن غيرها من الأدوات الأخرى والعائد المعقول ذي المخاطرة الأقل مما أدى إلى إقبال المستثمرين عليها في الفترة الماضية.

وتعتبر الصكوك أحد أهم الأدوات المالية الإسلامية التي تسهم بصورة فعالة في تمويل المشاريع الكبرى وبخاصة تلك المتعلقة بمشروعات البنية التحتية.

والواقع ان التأثير الذي أحدثته الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على قيم الأصول وبخاصة العقارية منها تحديدا أدى إلى تراجع الإصدارات الجديدة من الصكوك إلى حد كبير في عامي 2008 و2009 حيث لم يتجاوز ما تم إصداره حوالي 17 و32 مليار دولار على التوالي سرعان ما تم استيعابه واستعادت الصكوك توازنها وثقة المدخرين فيها بداية من النصف الأخير من 2009 مرورا بالعام الماضي 2010 ووصلا إلى عام القفزة الجديدة 2011، ولعل السبب الرئيسي في هذا الإقبال على الصكوك يعود إلى ما أظهرته من ثبات في مواجهة الأزمة وتحقيقها لعائدات مجزية وصلت خلال الأزمة إلى 7٪ وهي معدلات يمكن اعتبارها كبيرة مقارنة بأية أداة مالية أخرى في ظل الأزمة.

ومازالت ماليزيا تتقدم دول العالم كافة في إصدار الصكوك منذ بداياتها وحتى اليوم، حيث واصلت تفوقها خلال العام الحالي 2011 بعدد كبير من الإصدارات المتنوعة بلغت قيمتها حوالي 60 مليار دولار تمثل قرابة 70٪ من إجمالي قيم الإصدارات العالمية.

وقد لعبت خطة التنمية الطموحة التي قوامها 444 مليار دولار دورا بارزا في بقاء تصدر ماليزيا وريادتها لصناعة الصكوك عالميا واستحواذها وحدها على حصة تقترب من ثلاثة أرباع الإصدارات العالمية من الصكوك على وجه العموم، ولعل هذا التفوق الماليزي أيضا يصب في مصلحة تفوق الإصدارات الحكومية والشبه حكومية مقارنة بتلك الإصدارات الخاصة لكون معظم هذه الإصدارات هي عن الحكومة الماليزية.

تجدر الإشارة هنا إلى قيام ماليزيا ولأول مرة في تاريخها بإصدار صكوك خارجية باليوان (العملة الصينية) وهو ما يعكس ثقتها الكبيرة في النمو الاقتصادي الصيني وكذلك ثقة المستثمرين الذين جذبهم هذا الإصدار لدرجة أن تمت تغطيته بما يقرب من أربع مرات ضعف الطرح وهو ما يعكس بالفعل ثقة كبيرة في نمو الاقتصاد الصيني وما يتوقعه المستثمرون منه.

كما شهدت دول مجلس التعاون الخليجي تطورا نوعيا هاما في إصدار الصكوك وبشكل ملحوظ في كل من دولة قطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية خلال الربع الأول من 2011 وكذلك الربع الأخير حيث شكلت إصداراتها قرابة ثلث الإصدارات العالمية من الصكوك للمرة الأولى في تاريخها بنسبة بلغت حوالي 30٪ من الإنتاج العالمي تقريبا.

ولعل مباشرة تطبيق الخطط التنموية الكبرى وكذا الخطط المالية لدول المنطقة ستعزز التوسع والنمو في إصدار الصكوك بدول الخليج، حيث تلعب الإصدارات السيادية الدور الأبرز في حجم وأعداد الإصدارات.

ووفقا للعديد من الدراسات يتوقع أن تشهد دول مجلس التعاون الخليجي نموا كبيرا في إصدار الصكوك خلال العام القادم 2012 والأعوام التالية وفقا للإعلانات العديدة عن إصدارات أخرى في طريقها إلى السوق في المستقبل القريب ويتوقع لها نجاحا ونموا سريعا حيث ان معظم الإصدارات السابقة كانت تستقبل باهتمام وتجاوب كبيرين من جانب الأسواق المترقبة لتلك الإصدارات بدليل أن الاشتراك بها عادة ما يتجاوز المبالغ المستهدفة مما يعني ثقة كبيرة لدى المستثمرين في المنطقة نحو هذه الأداة الاستثمارية الإسلامية وكذلك يعتبر مؤشرا جيدا على استمرار نمو إصدار الصكوك بدول مجلس التعاون الخليجي بصورة تمكنها من أخذ حصة لائقة في سوق الصكوك عالميا.

ومازالت الجهات السيادية وشبه السيادية هي اللاعب رقم واحد في إصدارات الصكوك على المستوى العالمي والإقليمي، فالشركات وإن كانت تساهم بأعداد كبيرة من الإصدارات إلا أن القيمة وأحجام الإصدارات مازالت هي الكبرى في الإصدارات السيادية وشبه السيادية، وفي العام الحالي شكلت الإصدارات السيادية وشبه السيادية حوالي ثلاثة أرباع الإصدارات أي ما يقارب 75٪ من حجم الإصدارات العالمية من حيث القيمة والحجم، في حين شكلت الإصدارات الخاصة بالشركات ما نسبته 25٪ من قيم وأحجام الإصدارات.